التعريف في المعاجم المتخصصة[1]

(المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات نموذجا)

أ. بلولي فرحات

جامعة الأغواط

مقدمة: يتناول المقال الآتي مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالتعريف في المعاجم المتخصصة غير أن أهميته تكمن في ذلك الجزء التطبيقي الذي يتناول الظاهرة في معجم قومي، وهو المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية، الذي نشره مكتب تنسيق التعريب. وسنتطرق فيه إلى بعض الجوانب، وهي التي تدرس الجانب الصوري لتحرير أو وضع التعاريف، وتَتَبُّع الإحالات، ونرمي في ذلك إلى تبيان مدى تحقيق المعجم للأهداف التي سطره، ومدى اتزان البنية العامة للتعاريف التي تبناها، الشيء الذي يساعد على سهولة إدراك المفاهيم التي تناولها.

المبحث الأول: مفهوم التعريف

1.1. تعريف التعريف

يَرد التعريف في التقاليد العربية القديمة تحت اسم الحد، ولقد اختلف العلماء فيما لو كان الاثنان(التعريف والحد) مسميين لشيء واحد، أم أنـــــها مفاهيم متباعدة تمام البعد. فيرى التهانوي أنهما شيء واحد، وهما الطريق الموصل إلى المطلوب التصوري، ويرى آخرون أن الحد يدل على ماهية الشيء، ويكون عادة مكوَّنا من الجنس والفصل، أما التعريف فهو تحصيل صورة الشيء في الذهن وتوضيحه[2] أي أن الأمر يختلف بين المصطلحين.

ومن المتخصصين الذين لهم باع في قضايا التعريف هناك الفلاسفة وعلماء الدلالة وعلماء فن صناعة المعاجم والمصطلحيون... إلخ، لكن رغم هذا الاشتراك الذي يطبع موضوع التعريف، فإن أكثر الممارسين لنشاط التعريف هم علماء المعاجم.

---

[1]. كان هذا المقال في شكله الأصلي عبارة عن جزء من تلك البحوث التي أجريناها أثناء السنة الأولى التحضيرية لنيل شهادة الماجستير(جامعة تيزي وزو)، وكان ذلك في مادة علم المصطلح تحت إشراف الدكتور طاهر ميلة الذي أفادنا كثيرا في هذا البحث. ولا تفوتني الفرصة أيضا أن أتوجه إلى الأستاذة سليماني بالشكر الجزيل والتي تفضلت بتقديم يد المعونة لنا في إنجاز هذا المقال.

[2] . مصطفى اليعقوبي: " لغة الدراسة المصطلحية"، نحو منهجية للتعامل مع التراث الإسلامي، معهد الدراسات المصطلحية، ط.1، المغرب، 2000، ص.13.

يرى أرسطو– وهو من الفلاسفة – أن المعنى هو مؤسس الحقيقة، وكل كلام ذو معنى يستلزم بداهة إمكانية تعريفه، فأينما وُجد المعنى هناك تعريف، وهذا من البديهيات التي لا يستلزم البرهنة عليها[1]. أما (جوزيت راي – دوبوف - Josette Rey –Debbove) – وهي من علماء فن صناعة المعاجم – فترى أن التعريف عبارة عن "كل ملفوظ مترادف مع المدخل والذي يريد الإخبار عن محتواه، وقد يكون هذا الملفوظ إردافا، أو مرادفا "[2] ، فكل كلام قابل للتعريف بمجموعة من الألفاظ والجمل، ومادام الأمر كذلك، فقد اعتبرت الباحثة أن التعريف يدخل في الكليات اللسانية؛ أي أنه يمكننا دائما إيجاد تعريف لأي كلمة – وفي كل لغة –، ويبدو أنه حصل اتفاق بين علماء فن صناعة المعاجم على هذا التعريف المركزي، لكن لكل واحد منهم إضافاته، ومن ذلك يقول(جون دبوا– **Jean Dubois**) إن التعريف إجابة عن بعض الأسئلة المفترضة عند القارئ، واحترام لمتطلبـــــــــات

حجم المعجم، فلا يمكن أن نُعرّف كل الكلمات بتعاريف طويلة، وإلاّ حصلنا على مجلدات لا يسع المعجمي حصرها. فالتعريف بشكل عام هو إتيان لفظ، أو جملة، أو مجموعة من الوحدات تساعد القارئ على الوصول إلى تصور مفهوم المدخل، وتميزه عن المداخل الأخرى.

ولقد قسم (روبير مارتن – Robert Martin) التعاريف إلى نوعين: الأول هو التعريف **الطبيعي** الذي يصوغه مستعمل اللغة، ويرتبط بالقوْلب (stéréotype)، ويُعرّف الأشياء الطبيعية، أما الثاني فيسميه التعريف **الاتفاقي** وهو تعريف " تنصصي، فسابقا يخلق الشيء الذي يريد طرحه، ولاحقا ينمط المفهوم الغامض الموجود سابقا... لذلك فكل التعاريف الاصطلاحية تعاريف اتفاقية"[3] ونظرا لكون مدوّنة هذا المقال تتناول مجموعة من التعاريف المصطلحية فلا بأس أن نتطرق إلى التعريف المصطلحي.

---

[1] . F.Lo Piparo : "Aristote: la syllabe comme modèle de la signification et de la définition " act du colloque international la Définition organisé par le cendre du lexique, Paris 13, Larousse, 1990, p25.

[2]. Josette Rey -Debbove: " le domaine du dictionnaire", in Langage, (la lexicographie), 1970, N°19, Paris, didier/Larousse, p19.

[3]. Robert Martin: « La Définition naturelle », in la Définition …, p.87.

1. 2 التعريف المصطلحي

1. 2 .1. **تعريف التعريف المصطلحي**: لا يبتعد التعريف في علم المصطلح كثيرا عن التعريف المعجمي، لكن يتميز بما سنضيفه، فـ" يتمثل – هذا – التعريف عند المصطلحي في تلك العملية التي يتم معها تحديد مجمل الخصائص التي تدخل في فهم مفهوم معين، ونتيجة ذلك هو إيجاد ملفوظ يعلن عن دخوله في تعادل مع المصطلح "[1] لكن مع التحفظ دائما في مدى صلاحية هذا التعريف على كل أنواع التعاريف، حيث إنه يمكن استثناء بعض التعاريف الموسعة (extension) التي لا يتحقق معها التعادل بين (المدخل – المصطلح) والتعريف. ويتميز التعريف المصطلحي عن أقرانه (المعجمي، والطبيعي) بأنه يحيل مباشرة علـــــــى المفهوم فلا يهتم ببنية المصطلح كلفظ، إنما يهتم بالمرجع، لأن التعاريف المصطلحية هي تعاريف أشياء لا تعاريف ألفاظ (أو كلمات)[2] وتمتاز أيضا بمحاولة حصر المعنى المرجعي، أي حصر السمات الدلالية التي تجعل هذا المفهوم مختلفا عن غيره داخل نفس الميدان.

ومن خلال ما سبق نرصد أحد أهم الاختلافات بين التعريف المعجمي والتعريف المصطلحي، فالتعريف المعجمي ينطلق من الكلمة بحثا عن المعنى والتعريف المصطلحي، فالتعريف المعجمي ينطلق من الكلمة بحثا عن المعنى والمفهوم، خاصة أن الكلمة العامة غامضة الحدود، ومرتبطة بالسياق، فتكون العملية المتوخاة في المعجمية دلالة لفظية (Semasiologique)، أما في المصطلحية فالعملية تنطلق من المفهوم إلى المصطلح وتدعى العملية دلالة غير لفظية (onomasiologique)[3]، ويمكن حصر الاختلاف بين التعريف المصطلحي والتعريف الموسوعي في كون الأول يهتم بما هو كاف من المعلومات، أما الثاني فيتوسع في الشرح.

---

[1]. Bruno de Bessé:" La Définition terminologique ", in la Définition, p.254.

[2]. تعريف الأشياء: هو التعريف الذي يدل على خصائص الشيء ومحتواه صراحة.
أما **التعريف الإسمي**: فيحيل إلى كلمات أخرى دون تعريف المحتوى(ينظر:
Josette Rey –Debbove : "le Domaine du dictionnaire " in langage, p.24) ولقد أخذت هذه التفرقة حيزا كبيرا في علم فن صناعة المعاجم، ويعود تأسيس هذه النظرة إلى أرسطو ثم طورتها مدرسة بور رويال (Port Royal) لكن (Josette Rey –Debbove – جوزيت راي – دوبوف) ترفضها.

[3]. بن يوسف حميدي: المصطلحات اللسانية بين الوضع والاستعمال(دراسة إحصائية حول مدى توظيف المعجم الموحد من خلال الملحقات الاصطلاحية)، إشراف د. الطاهر ميلة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم اللغة العربية وآدابها، ص.04.

ويجب التفرقة في علم المصطلح بين تعريف عالم المصطلح وتعريف المصطلحي، فالأول يأتي به عالم في أحد الميادين، وهذا من بداهات العلم حاليا، لأن كل علم يفترض مجموعة من التعاريف للمفاهيم التي يتداولها، ولعل نظرية (ف. دي سوسير – F. De Saussure) التي أحدثت ثورة في اللسانيات مرتكزة كلها على تفرقته المشهورة بين الثنائيات(كلام، لسان/ دال مدلول...) وذلك باستعمال التعريف، فيمتاز تعريـــــــف عالم المصطلح بالابتكار والجدة والأصالة، ويؤسس عادة لمجموعة من المفاهيم أو على الأقل يقوم بتصنيف الأشياء في العلم الذي يعمل فيه ويقدم لها الأسماء الملائمة. أما الفرق الجوهري بين عالم المصطلح والمصطلحي (Terminographe) فيتمثل في كون هذا الأخير غير مبدع للمصطلحات، إنما جامع لها كمصطلحات ومفاهيم، ثم يعرفها، ويضطلع بصناعة المعاجم في الأخير، لذلك يكون تعريفه عبارة عن وصف لحدود المفهوم الذي يدل عليه المصطلح المتفق عليه في ميدان معين، ثم على صعيد آخر يقدمه ويقترحه للعلماء الآخرين ممن لم يطلع عليه لاستعماله تحقيقا للتوحيد المصطلحي.

1. 2.2 **خصائص المصطلح وعلاقته بالمفهوم:** إذا كان التعريف هو الطريق الموصل إلى المفهوم التصوري، فهذا الأخير(المفهوم) مرتبط ارتباطا وثيقا بالمصطلح، وذلك متعلق أصلا بخصائص المصطلح الذي نميزه عن الكلمة العامة بهذه الخصائص:

1- يتميز المصطلح بكونه لفظ متفق عليه بين علماء الميدان الواحد.

2- المصطلح لفظ له دلالة واحدة في تخصص معين، وتكون علاقة المصطلح والمعنى بذلك أحادية.

3- يتميز المصطلح عن الكلمة العامة بكونه غير محدد بالسياق، بل هو مفهوم موجود سابقا يحدد مميزاته وحدوده عالم المصطلح.

4- يندرج المصطلح داخل نظام اصطلاحي أو لغة متخصصة، ولا يكون قابلا للتعريف إلاّ داخل نظامه الاصطلاحي الأصلي[1].

فالتعريف إذن لن يخرج عن هذه الاعتبارات، بل هو مميز المفاهيم، خاصة أن علم المصطلح يتناول اللغات المتخصصة، وما من وسيلة فيها لتمييز المصطلحات إلاّ عملية التعريف التي تجعل هذه اللغات عملية ووظيفية.

[1] . محمود فهمي حجاري: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة، 1993، دار غريب، ص.12.

3.2.1 أهمية ذكر الميدان في التعريف المصطلحي: يتميز المصطلح بانتمائه إلى ميدان معين –كما سلف ذكره –، لذلك يعتبر ذكر هذا الميدان أو ذاك في التعريف المصطلحي مهما، ففي الوهلة الأولى يبدو أنه (الميدان) مستقل عن التعريف، لكن الممارسة المصطلحية أفضت إلى إدراجه في التعريف" فغالبا – وهذا ليس صدفة – مما يأتي هذا المؤشر جزءا في التعريف"[1] وللميدان أهمية قصوى في الوصول إلى المطلوب التصويري، لأن الميادين تنقسم إلى ميادين فرعية، فمثلا المعجم اللساني ليس من المستبعد أن نجد فيه مجموعة كبيرة من الميادين الفرعية، مثل الصوتيات وعلم الدلالة واللسانيات الاجتماعية... إضافة لذلك فذكرنا للميدان يعتبر بداية لتصنيف (المصطلح– المفهوم) الذي نحن بصدد وصفه[2] فالمصطلحي يدعونا من خلال ذكره إلى العودة إلى ذلك الفرع دون الفروع الأخرى، أو على الأقل البدء في عملية تمييز المفهوم، وذلك ضمن المسار الحقيقي للتعريف المتمثل في تمييز مفهوم المصطلحات في نظامها الاصطلاحي، ولقد اقترح بعض الأساتذة أن يوضع الميدان بين قوسين أمام كل مصطلح لكي يتضح معناه أكثر[3] وهذا ما قام به بسام بركة في معجمه رغم أنه اعتمد طريقة منتقدة في ذلك، حيث كان يستعمل اختزالا بالفرنسية أمام كل مصطلح (مثل phon للدلالة على الصوتيات)، إضافة إلى عدم تعميم استعمال هذا الإجراء في كل المعجم[4]، أما الممارسة الأوروبية –كما يبدو لي – فأقرت بأن يُذكر الميدان في الجملة التعريفية، ولا يذكر في البداية بالضرورة، بل قد يذكر في المتن أيضا.

---

[1] . Bruno de Bessé: la définition terminologique, p255.

[2] . www.google,fr searche/q=terminographie, P1.

[3] . صالح بلعيد: "اللغة العربية والتعريب العلمي آراء وحلول" مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، عدد01، 1999، ص.159.

[4] . بن يوسف حميدي، المصطلح اللساني بين الوضع والاستعمال...، ص.40.

*. Bruno de Bessé: la définition terminologique, p255.

ومن خلال ما سبق نصل إلى أن التعريف المصطلحي مرتبط بعدة عناصر أخرى، وهو ما يسمى بالمثلث المصطلحي[1]:

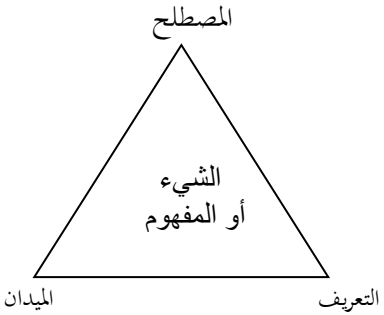

فكل عنصر في هذا المثلث يلعب دورا في تحديد التعريف المصطلحي، وهو ما حاولنا تبيانه فيما سلف، فوظيفة التعريف الأساسية تميزية للمصطلح داخل الميدان؛ أي يجب ذكر الميدان لحصول التميز ومن نتائج هذا المثلث هو تحقيق أحادية المعنى المرجوة في علم المصطلح، هذه الأحادية التي تحقق بدورها وضوح الخطاب بين أهل الاختصاص.

3.1. أنواع وخصائص التعريف المصطلحي

1.3.1. أنواعه: يستعمل المصطلحي عدة تقنيات في تعريفه للمصطلحات، فيتراوح بين الأنواع التالية:

1.3.1. 1 التعاريف المعجمية: تتعدد أنواع التعاريف في المعاجم العامة، ويتعدد تصنيفها وفقا لذلك، ومن الأنواع التي تتداولها الدراسات المعجمية نذكر على سبيل المثال وليس الحصر الأنواع الآتية[2]:

- التعريف بالمغايرة.
- التعريف بالمرادف.
- التعريف الواصف (المتالغوي).
- التعريف بالسياق.
- التعريف بالصورة.

---

[1] .Bruno de Béssé, La definition terminologique, p255.

[2] . نظرا لكون المعجم الذي نحن بصدد تحليله معجما متخصصا فلن نطيل الحديث عن التعاريف المعجمية بل سنركز نوعا ما على التعاريف الاصطلاحية.

1.3.1. 2. التعاريف المصطلحية: تتميز معاجم المصطلحات باستعمالها لعدة أنواع من التعاريف نذكر منها:

التعريف المنطقي: يرى الباحثون أن التعريف المنطقي هو التعريف الأنسب لمعاجم المصطلحات، لأنه يتماشى مع تعريف الأشياء الذي تختص به المصطلحات، أما بنيته الصورية فتتمثل في ذكر السمة التعميمية ثم السمات التخصيصية للمصطلح المراد تعريفه والتي تميزه عن غيره من المصطلحات، وتكون العلاقة بين المدخل والسمة التعميمية (النوع القريب عادة) علاقة اشتمال (Inclusion) وهذا ما تؤكده (جوزيت راي- دوبوف Josette Rey – Debbove-) " إن العلاقة التي تجمع المدخل بأفكار التعريف هي علاقة احتواء"[1] . وتكون بنية التعريف العامة إذا أضفنا إليها الميدان كالتالي:

المدخل: الميدان السمة التعميمية السمات التخصيصية ←

ويتميز هذا النوع من التعاريف بجملة من الخصائص والمتمثلة في:

1. تخضع السمة التعميمية إلى تقسيم ثلاثي حدده العلماء **بالنوع القريب**، وهو النوع أو الجنس الأقرب الذي ينتمي إليه المدخل، **النوع البعيد، والنوع الأعلى** أو الأسمى، والذي لا يمكن تعريفه بالاشتمال، ولقد نبه أرسطو إلى وجوب استعمال النوع القريب في تعريف المصطلحات[2] ويضيف بعض العلماء أنواعا أخرى مثل النوع الموازي والنوع الأدنى....

2. فيما يخص تغطية التعريف لكل السمات التمييزية، ومدى سلامته يخضع التعريف المنطقي في شموليته للسؤالين التاليين:

هل كل "أ" (المصطلحات المسماة "أ") عبارة عن "ب"، وهل كل "ب" الذي هو (التعريف) عبارة عن "أ"[3].

فإذا كانت الإجابة إيجابية على السؤال الأول فقط دون الثاني أُعتبر التعريف قاصرا (Hypospécifique)، وإذا كانت الإجابة إيجابية لكلا السؤالين أُعتبر كافيا (Suffisant)

---

[1]. Josette Rey- Debbove:« le domaine du dictionnaire », in Langage, p.22.
[2] . Alise Lehmann/Française Martin-Bertthet: introduction… ,p.17.
[3].Ibid, p. 17.

وإذا أضاف عناصر مميزة زائدة، أُعتبر فائق التخصيص (hyperspécifique) وهذه الأخيرة تسمى عادة التعاريف الموسوعية.

ولقد لاحظنا في البداية أن هذا النوع من التعاريف (المنطقي) يلائم المصطلحات، لكن ليس في كل الأحوال، وهذا راجع أساسا لصعوبة إيجاد النوع القريب (السمة التعميمية)، خاصة لبعض الأنواع من الكلمات مثل الأفعال، أما المصطلحات، فقد يختلف المصطلحيين في اختيار النوع القريب، فلا يوجد أي معيار لاختيارها، وتفاديا لهذا الاختلاف يلجأ بعض المصطلحيون لوضع أساس المصطلح كسمة تعميمية تهربا من اختيار آخر، وتفاديا للابتعاد عن المصطلح المعرّف، غير أن إعادة نفس الكلمة المعرّفة في التعريف يتنافى مع المبادئ المعجمية.

ويبدو في الأخير أن هذا النوع أكثر أنواع التعريف المصطلحي انتشارا.

– **التعريف بالتوسع**: (**extension**) هو الذي يأتي فيه المصطلحي بمجموعة من المصطلحات الأخرى المندرجة في مفهوم (المصطلح – المدخل)، وذلك على سبيل الحصر بحيث يمكن اعتبار (المصطلح – المدخل) كنوع قريب لكل المصطلحات الواردة في التعريف وهو في الحقيقة تجسيد آخر للتعريف المنطقي مع الإبقاء على الجنس والفصل كمبدإ، لكن بصيغة أخرى، فقد يُذكر بصيغة الجزء والكل، مع ذكر كل أجزاء المصطلح[1] وغالبا ما يستنجد به المصطلحي عند صعوبة وضع التعريف المنطقي للمصطلح المراد تعريفه.

وإلى جانب هذين التعريفين (بالمفهوم، بالتوسع) يضيف العلماء عدة أنواع من التعاريف الأخرى أجملت فيما يسمى بالتعاريف غير المباشرة، والقاسم المشترك بين هذه التعاريف ليست تلك العلاقة المنطقية، بل علاقات غير مباشرة، وفي غالبها أسلوبية، ومن أهمها:

– العلاقة المكانية: يستعمل في التعريف ظرف مكان كأن تقول: أمام، وراء...

– العلاقة الزمانية: يستعمل في التعريف ظرف زمان، أو أي تحديد زماني كقولنا: هذا يظهر إبان الحرب...

– العلاقة الجزئية: كأن نعدد ما يتكون منه الشيء("أ" مكون من...)

---

[1] . Jean Du Bois et autres, Dictionnaire de linguistique, Entré extension
لكن هذا لا يحصل إلاّ في تعريف المصطلحات التي تحمل مجموعة صغيرة من الأجزاء يمكن حصرها في تعريف.

- العلاقة الغائية: تبيان هدف المصطلح[1].

في الأخير يجب الإشارة إلى أنه لا توجد حواجز واضحة بين التعريف المصطلحي والتعريف المعجمي، وحتى بين أنواع التعاريف المصطلحية، فقد يجتمع في التعريف الواحد عدة أنواع من التعاريف، حسب ما يقتضيه مفهوم المصطلح المراد تعريفه.

المبحث الثاني: تحليل عينة من تعاريف المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية[2]

2. **1. تعريف المعجم والمدوّنة:** صدرت أول طبعة للمعجم الموحد للمصطلحات اللسانية سنة 1989 في مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس، وكان ذلك تحت إشراف مكتب تنسيق التعريب التابع لنفس المنظمة، لكن سرعان ما تعرضت هذه الطبعة إلـــى نقد عنيف خاصة من بعض العلماء أمثال: مصطفى غلفان، وليلى المسعودي... ومع تطور العلوم وزيادة المعارف رأى القائمون على المكتب تحسين المعاجم التي يصدرها، وعلى رأسها المعجم اللساني، وذلك ما تحقق حيث تم تحيين المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية، فأُخرج في حلة جديدة سنة 2002، أما في خطوات إنجازه، فلقد عُهد هذا العمل إلى الدكتورة ليلى المسعودي، والأستاذ محمد شباضة مع الاستعانة بكل الملاحظات والانتقادات التي وصلت إلى المكتب[3] لتجسيد هذا العمل الذي يبقى من أهم خصائصه الجديدة اعتماد تعريف المداخل وشرحها، وهو الشيء الذي أُسس عليه المعجم باعتبار أن الهدف المعلن عنه في المقدمة هو نقل الأفكار الأساسية للسانيات إلى القارئ العربي[4].

أما مدوّنة هذا المقال فلقد عمدنا إلى تتبع مسار الإحالات في المعجم، وهذه الطريقة تتيح لنا عدة فرص أهمها الاطلاع على مجموعة كبيرة من التعاريف، إضافة إلى اكتشاف كل مواضع القصور في التعاريف، لذلك كانت مدوّنتي غير محددة بعدد من التعارف، إنما انطلقت من ثلاثة وثلاثين(33) مصطلحا في تحليل البنية الصورية للتعاريف (أحد عشر11) تعريفا في بداية، ووسط ونهاية

---

[1]. www.google.fr searsh?q=termonographie, p.03.

[2] . تجدر الإشارة إلى أن هذا المقال يتناول بالدراسة الطبعة الثانية من المعجم والتي صدرت سنة 2002.

[3] . ينظر بالأخص مقالتا مصطفى غلفان في مجلة اللسان العربي العدد 46 سنة 1998. ومقالة ليلى المسعودي في العدد 36 سنة 1990.

[4] . المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية، ط.2، ص.15.

المعجم[1]، ثم تتبعت مسارات الإحالة، وفي الأخير عمدت إلى انتقاء بعض النماذج التي تبدو على أنها النمط الذي اتبعه المعجم في انتقاله من تعريف إلى آخر.

2.2. البنية الصورية للتعاريف

2.2. 1. أنواع التعاريف: طبقا للسنن المتعارف عليها في التعريف المصطلحي، جاءت تعاريف المعجم الموحد على شاكلة التعاريف المنطقية، ويبلغ عددها – حسب إحصائنا- سبعة وعشرين (27) مصطلحا (في المدوّنة الابتدائية المكوّنة من ثلاثة وثلاثين 33 مصطلحا)، وهذا ما يعني أن المعجم لم يحد عن الممارسة المعجمية، لكن يجب الإشارة أن القائمين على المعجم لم يحجموا عن استعمال الأنواع الأخرى من التعريف، وإن كان هناك تمازجا في أغلب التعاريف، فتأتي هذه الأنواع الأخرى ضمن التعريف المنطقي، ومن مثل ذلك التعريف بالمغايرة في تعريف المدخل (96 مذكر) الذي صاغه المعجم كالآتي " **مذكر**: جنس نحوي **يقابل** المؤنث حسب التصنيف الثنائي للجنس و**المقابل** للمؤنث والمحايد حين التصنيف الثلاثي للجنس"[2] ويُذكر أنه يلجأ إلى التعريف بالمغايرة عندما يكون المدخل فقيرا من حيث السمات الدلالية، وهذا ما جعل المدوّنة التي استقرأناها تحتوي على (5) خمسة تعاريف فقط، يستعمل فيها التعريف بالمغايرة، وذلك دائما ضمن التعريف المنطقي، وقد يعزز هذا الأخير بتعاريف غير مباشرة مثل السببية والنتيجة والمرادف...إلخ، ومن مثل ذلك تعريف المدخل رقم 9 " **مماثلة تامة**: تقريب **ينتج** عنه امتصاص عنصر صوتي لآخر بشكل تام"[3] فالتعريف هنا ذكر السمة التعميمية، ثم ذكر نتيجتها، وذلك على سبيل سمات تخصيصية، وقد يَرِد التعريف المنطقي مع مجموعة من المرادفات كما في تعريف المدخل 1735 (Word) حيث أورد المعجم عدة مرادفات إلى جانب التعريف المنطقي منها " لفظ، مفردة، ذات، عنصر..." وأشار إلى ترادف هذه الكلمات مع المدخل.

وعلى العموم تتميز تعاريف المعجم الموحد بأنها تعاريف إيجابية (ثمانية وعشرون 28) مصطلحا معرّفا تعريفا إيجابيا، مقابل تعريفين معرّفين تعريفا سلبيا(8، 1737) وثلاثة (3) تعاريف

---

[1] . فأفرز هذا الاختيار إلى استخراج (إحدى عشرة11) تعريفا من الحرف " A" باللغة الإنجليزية اعتبارا أنه الحرف الأول في المعجم، و(أحد عشر11) تعريفا في الحرف "M" اعتبارا أنه الحرف 14، أما التعاريف الإحدى عشرة الأخيرة فموزعة على الحروف " X"، "Y"، " Z " علما أننا أخذنا الحرف " W " تعاريف المصطلحات 1734 إلى 1739 فقط.

[2] . المعجم الموحد، ص. 90، مادة Masculine .

[3] . المعجم الموحد، ص. 05، مادة Absorption.

مختلطة (1736 10 ،7)، وفي الحقيقة يغلب على هذه الأخيرة الطابع الإيجابي ولا يرد الجزء السلبي إلاّ على سبيل توضيح المعنى، كقوله في تعريف المدخل رقم 10" **اسم مجرد**: اسم يكون مدلوله **غير** ملموس" أو في المدخل رقم 7"...**غير** منطوق" فيكون الجزء السلبي مقدما بالأدوات مثل "غير، لا" أو بكلمات عامة مثل "مجرد"، أما التعاريف الإيجابية فيتم بناؤها حول فعل من الأفعال المأخوذة من اللغة العامة، وهذه الأفعال مختلفة حسب التعاريف، لم نجد لها تصنيفا معينا، ومنها " معبرة، تعني، تدل، تكون" للتعبير عن المعنى مباشرة وتعادله – تقريبا- وقد تستعمل أفعال لتمييز المعنى الدلالي للمصطلح مثل " تتميز، تحتوي، مكونة" فيها نميز بين الأجزاء المكوّنة للمفهوم المراد من المصطلح.

أ- السمات التعميمية: فيما يخص السمات التعميمية التي تضمنتها تعاريف المدوّنة، نلاحظ أنه تمت إعادة ركيزة (المصطلح -المدخل) (إحدى عشرة 11) مرة (36.66%)، وهذا – كما سلف ذكره – تفاديا للاختلاف في السمة التعميمية، لكن في نفس الوقت عيب من عيوب التعاريف لأنها تستعمل الكلمة المراد تعريفها في التعريف، واستخلصنا بعد استقراء المدوّنة أن المعجم استخدم هذا الإجراء في المداخل المركبة فقط مثل " قانون زيف 1744، لغية غريبة 1741، نفي مطلق 08، اسم مجرد 10..."، أما المصطلحات المفردة فقد أُستعملت فيها ألفاظ أخرى لتبيان السمة التعميمية الشيء الذي يجعل التعريف أكثر وضوحا، ويبدو لي أن المعجم وفق في اختيار النوع القريب لمعظم المصطلحات مثل "مذكر= جنس نحوي"، " سياق واسع= محيط"، قطعة كبرى= جزء من الخطاب..." وهذا رغم أن معيار النوع القريب غير محدد بدقة، لكن لاحظت من خلال الاستقراء أنه أُستعمل في مصطلح (صفر- zéro) سمة تعميمية غامضة نوعا ما هي كلمة " فـــــراغ "، ويبدو لي أن هذه السمة مرتبطة أكثر بالكتابة، رغم أن هذا الأمر واقع في النطق أيضا، فنفصل مثلا كلمة "غياب"، أو"عدمية الورود له دلالة معينة"، والغياب، أو العدمية أشمل لأنه يغطي الظواهر الفونولوجية والتركيبية في المنطوق والمكتوب.

ب – الاستيفاء: أما من حيث الاستيفاء فالمدوّنة تحتوي في أكثريتها على تعاريف كافية (suffisante) (وقد أحصينا (عشرين 20) تعريفا في المدوّنة)، حيث تغطي السمات التخصيصية اللازمة فقط، وتميز المصطلح عن أقرانه في المعجم، وهذا يتماشى مع هدف المعجم والمتمثل في إيصال المعارف الأساسية للسانيات إلى القارئ العربي، ومن أمثلة هذه التعاريف

(رقم1734) " **جملة سليمة:** جملة تحتوي على جميع المقومات ولا تخرق أي قاعدة في اللغة "[1] فذكر التعريف سمتين تخصيصيتين الأولى " تحتوي على جميع المقومات" والثانية "لا تخرق أي قاعدة في اللغة" وخاصة السمة الثانية بأسلوبها الجازم جعلت التعريف مميزا لمفهوم المصطلح، والأمثلة على التعاريف الكافية كثيرة، ولكن رغم ذلك نجد بعض التعاريف القاصرة مثل تعريف "ذكر" (رقم 954) " مصطلح وارد في المقولة الدلالية للأحياء (أشخاص، حيوانات) وهو يحدد الجنس المقابل للمؤنث"[2] وبتطبيق الأسئلة التي ذكرناها(ص 06) نجد أن السؤال الثاني لا يؤدي إلى " الذكر" فقط، إنما مقابل " المؤنث" قد يكون ذكرا أو محايدا، وهذا ما تنبه إليه المعجم في تعريف كلمة " مذكر" (رقم916)، لذلك اعتبرنا التعريف قاصرا، ومن أمثلة التعاريف القاصرة أيضا وهي قليلة في مدوّنتنا[3] تعريف "اسم مجرد " (رقم10) "اسم يكون مدلوله غير ملموس"[4] وفي الحقيقة إن المدلول – بالمفهوم السوسوري – نفسي لأنه ينتمي إلى اللغة، واللغة هي الجانب السلبـــــــي، الذهني، النفسي للسان لذلك كل مدلولات الأسماء نفسية أي غير ملموسة، إنما المختلف فيه بين الملموس وغير الملموس هو المرجع، ومن خلال هذا المثال تظهر أهمية ذكر الميدان، فمصطلح "اسم مجرد" ينتمي إلى اللغويات القديمة ، وذكر هذا الميدان قد يستبعد المدلول بالمفهوم السوسوري. وضمن قضية الاستفتاء أيضا لاحظنا أن المعجم الموحد (على الأقل مدوّنتنا) فيه تعاريف موسوعية[5] عمد فيها القائمون إلى ذكر العديد من السمات التخصيصية منها ما هو غير ضروري، ولكن لا يشوب صحته أي عيب، فعمد إلى التاريخ مثلا وعرض آراء المدارس، كما في تعريف مصطلح "كلمة" (1735) حيث توسع المعرّفون فتجاوزوا ذكر السمات التخصيصية اللازمة إلى ذكر آراء البنويين (مارتني، بنفنيست...)، وذكروا المرادفات التي وضعوها إلى غير ذلك من الأفكار التي تنطوي على فائدة معتبرة، لكنها تزيد عن القدر الكافي الذي يهدف إليه المعجم، ومن التعاريف الموسوعية أيضا تعريف المصطلح (واسم 959، نموذج ماركوف 960...إلخ).

2.2.2. ذكر الميدان: قبل الخوض في هذا الموضوع أود أن أفرق بين تلك الدراسات التي تدرس الميدان على سبيل إثبات أو نفي الشمولية على المعجم، فهذه الدراسة لا تذهب في هذا

---

[1] . المعجم الموحد، ط.2، ص.68، المصطلح 1734.
[2] . نفسه، ص. 89، المصطلح 954.
[3] . هناك (خمسة5) تعاريف قاصرة في رأينا، ينظر المداخل: 954، 952، 953، 955، 957.
[4] . المعجم الموحد، ط.2، ص.6، المصطلح 10.
[5] . هناك (أربعة4) تعاريف موسوعية في مدوّنتنا هي تعاريف المداخل: 960، 1739، 1735، 959.

المنحى إنما تركز على ذكر الميدان في التعريف والذكر فقط، لأن ذلك يساعد على إزالة اللبس – كما سلف الذكر في الجزء النظري– فلا يهمنا في هذا الصدد عدد الميادين التي غطاها المعجم، إنما عدد المرات التي ذكر فيها الميدان في التعاريف.

بعد عملية إحصائية لاحظنا أن المعجم الموحد ذكر الميدان (5 خمس مرات) فقط، وهذا قليل بالمقارنة مع المدوّنة التي تحتوي على (ثلاثة وثلاثين 33) مصطلحا، وباعتبار أن المدرسة ميدان فرعي، واصلنا الإحصائيات فأضفنـــــــا (خمسة05) تعاريف ذُكرت فيها المدرسة، ما يعني أن المعجم ذكر الميدان في تعريفه (عشر10) مرات، أي ما يقارب 30.03 %،أي أقل من الثلث 3/1 ويبدو لي أن هذا غير كاف خاصة وأنه هناك بعض التعاريف تحتاج لذكر الميدان لفهم (المصطلح – المدخل) مثل تعريف مصطلح (حالة تجاز رقم 03) الذي ينتمي إلى اللغويات التقليدية، والقارئ لتعريف المعجم الموحد يصعب له تمييز المفهوم – خاصة وأن هذا التعريف فيه نقائص أخرى سنتطرق إليها في محلها – فتحديد الميدان سيساعد القارئ لا محالة على فهم هذا التعريف، وكذلك الأمر لكلمة (اختزال رقم 01)، أما هذه القلة في ذكر الميدان، فيبدو أن مبرراتها هي صعوبة وضع بعض المصطلحات في ميدان معين مثل مصطلح "غريب"، "جلالة"، "سياق واسع"، ويبدو أن الأمر في بعض المصطلحات الأخرى – التي لم يذكر ميدانها – أنها معروفة مثل (4، 5، 6، 9) المقابلة للمصطلحات (تناوب حركي، صائت متوسط، حبسي، مماثلة تامة) والتي تنتمي كلها إلى الصوتيات، فيفترض أن تكون معروفة لدى المتخصص الذي يتصفح هذا المعجم، لكن هذا ليس بالمبرر الكافي لعدم ذكر الميدان، فيمكن أن يكون المطلع غير متضلع في الصوتيات، لذا لجأ إلى المعجم لفهم هذه المصطلحات – وهذا غير مستبعد –.

2.2. 3. الأمثلة: آخر الأجزاء الصورية التي سنتطرق إليها هي الأمثلة ، فبعد استقرائي للمدوّنة لاحظت أن عدد الشروح التي تم تذييلها بمثال قليلة جدا، ولا تتعدى (6 ستة) مداخل وهي شروح المداخل (03 حالة تجاوز، 951 سياق واسع، 1736 كلمة جملة، 1742 تلين يائي، 1743 صفر، 1735 كلمة)، ولاحظت أن كيفية عرض المثال مختلفة من مثال لآخر حيث تكون في أغلب الأحيان على هذا الشكل "مثال :..."، وفي حالتين لاحظنا استعمال أدوات أخرى مثل استعمال " الكاف" في تقديم المثال، كما في تعريف المدخل951 " كالجملة أو الفقرة "، أما من حيث مناسبة هـذه الأمثلة لمفهوم المدخل فهي مناسبة، لكن لاحظت بعض النقائص،

فمثلا في مثال المدخل(1743 صفر) المثال هو " صرفية صفر" وهذا يناسب مفهوم المدخل ولا يخرج عنه، لكن قد يوهم مستعمل المعجم أن مصطلح "صفر" يستعمل فقط في الميدان الصرفي، في حين أنه يستعمل أيضا في الصوتيات مثل صوتية صفر(phonème zéro)، لذلك فلتغطية نقص عدم ذكر الميدان (لانتماء المصطلح لعدة ميادين) يجب ذكر مثالين على الأقل، وذلك استثمارا لفوائد المثال الذي يقول ما لا يقوله التعريف[1] وهي نفس الملاحظة التي نبديها في مثال المدخل 951، حيث أورد المعرّفون مستوين من الخطاب هما : الجملة والفقرة، ثم وضعوا نقطة، وكان من الأجدر وضع نقاط لأن كل المستويات المتبقية تعتبر كسياق واسع، وهذا يدخل في اللغة الواصفة (الميتالغة) – التي سندرسها في الفرع القادم-. زمن الملاحظات الأخرى نشير إلى عدم شرح الأمثلة، خاصة إن كان الأمر يستلزم ذلك مثل: أمثلة المدخل1735 "النجدة، نعم..." فيبدو لي أنه يجب شرح كيف أن هذه الكلمات تلعب دور الجملة وذلك بتفكيك أحد الكلمات.

لكن رغم هذه النقائص يبدو لي أن هدف المعجم قيَّد نوعا ما القائمين عليه، لأن إيصال المعارف الأساسية لا يستلزم شروحا مستفيضة، لذا يبدو أن تحقيق الأمثلة للمناسبة والمساهمة في تشكيل المعنى كاف في مثل هذه المعاجم التي تهدف إلى إيصال المعارف الأساسية.

3.2. تحليل الإحالات في المعجم الموحد: يقول العلماء أن الشخص العادي المثقف يمكنه أن يحفظ عشر1/10 الرصيد المفرداتي للغة وهذا يعني أن المثقف مهما بلغ من الزاد المعرفي فلا يعرف كل الرصيد المفرداتي للغة، واعتبارا أننا ندرس معجما متخصصا في اللسانيـــات، فيمكن أن يجد القارئ نفسه إزاء بعض المصطلحات التي لا يعرفها- وإن كانت غير متواترة في التعريف وهو الشيء الذي لا يحس به القارئ لأنه يتصفح ثلاثة تعاريف أو أربعة، لكنه لا يقرأ كل المعجم – وهذا ما يمكن أن يعيقه على الفهم، فيلجأ إلى بحث معناه في حيز آخر من المعجم بغية فهم التعريف الأول، وهذا المسار هو الذي سندرسه في إطار السلاسل الإحالية، ولكن قبل ذلك نشير إلى أن الإحالات قد تكون غير مباشرة ، أو بالمصطلح نفسه – أي بالبحث عن المصطلح الذي لا يُفهم – ولكن قد تكون الإحالة مباشرة، وذلك بإشارات أو إحالات في المعجم، وهو ما يسمى باللغة الواصفة (الميتالغة).

[1] . Josette Rey –Debbove :«le Dommaine du Dictionnaire», in Langage,p.26.

2 .3. 1. الإحالات المباشرة: لاحظت أن المعجم استعمل في التعاريف إشارة واحدة هي(– ظ) ويبدو أنه غفل شرح هذه الإشارة في المقدمة كما هو معمول به في الصناعة المعجمية[1] والغريب أن القائمين على المعجم عمدوا إلى شرح الفاصلة والفاصلة نقطة. واستنتجت من خلال الملاحظة أن معنى هذه الإشارة هو "يُنظر أو انظر"، أما استعمالها فاستعمال نادر، حيث رصدنا استعمالين فقط في مدوّنتنا، الأول في تعريف المدخل (رقم 5 صائت متوسط)، ولقد لاحظنا أن الإحالة تحيل على المصطلح العربي "صائت محايد" ما يجبر المتصفح على العودة إلى المسرد العربي لإيجاد رقم المصطلح موضوع الإحالة، فكان من الأجدر إضافة الرقم مباشرة أو الإحالة على المصطلح الإنجليزي، لأن المعجم مرتب حسب الألفباء الإنجليزية (اللاتينية)، ولقد تفطن القائمون على المعجم إلى ذلك عندما استعملوا نفس الإحالة في المصطلح (رقم 04 تناوب حركي)، حيث أحيل القارئ إلى المصطلح (Apophonie) لكن بعد عودتي إلى هذا المصطلح وجدت أنه هناك إحالة أيضا إلى نفس المصطلح الذي انطلقت منه (أي تناوب حركي رقم 04)، والغريب أيضا أنه لا يوجد أي تعريف، ولو

قصير للمصطلح المحال إليه (Apophonie تناوب رقم 148)، إضافة إلى أنه كان من الأفضل أن تكون الإحالة في اتجاه واحد فقط، وليس في كلا المصطلحين، فكان من الحكمة أن نضع الإحالة في مصطلح (تناوب رقم 184) لأن هذا الأخير لا تعريف له – وهذه ثغرة من الثغرات حسب رأيي– ولا نضعها في مصطلح (تناوب حركي رقم 04) لأنه لا إفادة ترجى من هذه الإحالة، بل هناك اقتصاد للوقت والجهد على القارئ إن لم نضعها.

2.3.2 تحليل السلاسل الإحالية[2]: ذكرنا في السابق أن القارئ قد يجد نفسه أمام تعريف مستعص للفهم، وذلك لعدم فهمه لأحد المصطلحات، فيلجأ عادة لبحث تعريف ذلك المصطلح في نفس المعجم لعله يشفي غليله فيما سيجده في تعاريف أخرى، وفي سبيل اتباع هذا المسار ارتأيت أن أعرض هذه السلاسل التي تتبع مسار الإحالات، ثم محاولة تحليلها والكشف عن الطرق التي اعتمدها المعجم في تعريفاته وإبداء الرأي فيها.

---

[1] . ينظر في ذلك (Jean/Claude Dubois : Introduction à la lexicographie, p.45)

[2] . السلاسل الإحالية، ترجمتي لـ (Chaîne de renvoi)، وهو مصطلح استعمله (أليز لهمان – Alise Lehmann) وقالت أن دراسته لا تهم الدور بقدر ما تهم منطق الإحالة، لكني أشير في دراستي إلى كل الظواهر منها الدور، وتعريف المصطلحات في نفس المعجم من خلال هذه السلاسل (ينظر: 208-223. (Alise Lehmann Définition, p.

بداية أشير إلى أن المجموعة الخالية(∅) تعني انقطاع الإحالة، أي لا وجود لذلك المصطلح كمدخل في المعجم، أما المستقيم المعطوف بهذا الشكل فيعني أننا إزاء حالة دور في التعريف، أما فيما يخص شروط السلسلة الإحالية الجيدة فترى (أليس لهمان – Alise Lehmann) أنه يجب أن لا ترد فيها انقطاعات، وهو ما يعني في دراستنا أنه هناك مصطلحات مستعملة في التعريف، لكن غير معرّفة في المعجم، وأن لا تكثر فيها الانغلاقات (أي الدور)، أما مستويات البحث المرموز لها (مستوى 1، 2، 3...) فترى نفس الدراسة أن القارئ يبحث عادة عن مصطلح أو مصطلحين إلى ثلاثة ثم يترك المعجم معتقدا أنه قاصر[1].

[1] . Alise Lehmann: " De Définition en Définition", in Définition, p.223/222.

أ) **تحليل المدخل رقم 03 (حالة تجاوز):**

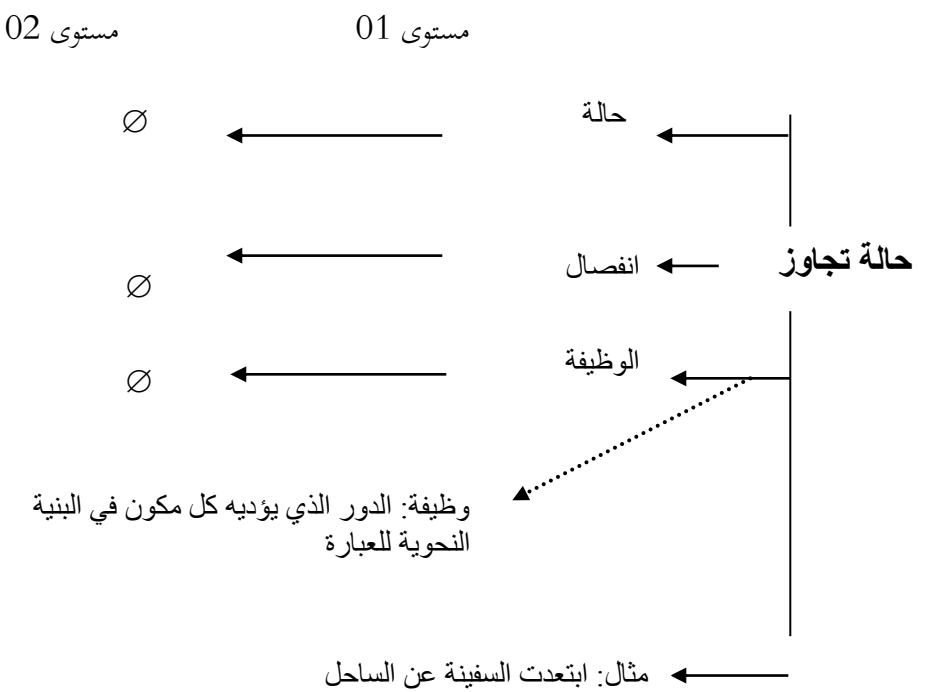

نلاحظ في هذا المثال أنه هناك ثلاثة مصطلحات أساسية هي: " حالة" (سمة تعميمية) و"انفصال"، و "الوظيفة المحلية"، ونلاحظ في نفس الوقت أن الباحث في المسرد العربي لا يجد لها أثرا، إلاّ إذا عاد إلى مصطلح "وظيفة "، فيستفيد أن الوظيفة هي "دور المكوّن في البنية النحوية"، وهذا لا يشرح البتة معنى الوظيفة المحلية، ناهيك عن التعريف بأكمله، ويبدو هذا التعريف أكثر إبهاما عندما نطلع على المسرد العربي، ولا نجد السمة التعميمية كمدخل وهذا على الرغم من أن مصطلح "حالة" يمثل مدخلا في المعجم، وهو (297 case) الذي توصلنا إليه بعد ترجمة المصطلح إلى الفرنسية (cas)، ولاحظنا أن الترجمة هي (إعراب حالة) وتنبهنا أيضا إلى أن

القائمين على المعجم رتبوا المصطلح في حرف الألف (إعراب) وتبعا لما قمنا به، يبدو لي أن وصول القارئ إلى ترتيب مصطلح "حالة" ضرب من المستحيل لأن المستعمل يتصفح المعجم، ولا يدرسه، فعملية الترجمة، ثم البحث عن رقم المصطلح في المسرد الفرنسي أو الإنجليزي ليست في المتناول، وقد تكون الترجمة خاطئة، أو مختلفة عن ترجمة المعجم. إضافة إلى هذه النقائص، لاحظت أن المثال لا يبين بالضبط ما هو المركب المعني بحالة التجاوز، وهنا يظهر دور اللغة الواصفة (الميتالغة) في المعجم كذلك.

فلو رتب مصطلح "حالة" في الحاء، ولو بيَّن المعجم المركب المقصود بالتجاوز– مثلا بتغيير بنط الكلمات– لكان التعريف أيسر للفهم، دون ذكر نقائص عدم ذكر الميدان.

ب) تحليل المدخل رقم 05 صائت متوسط:

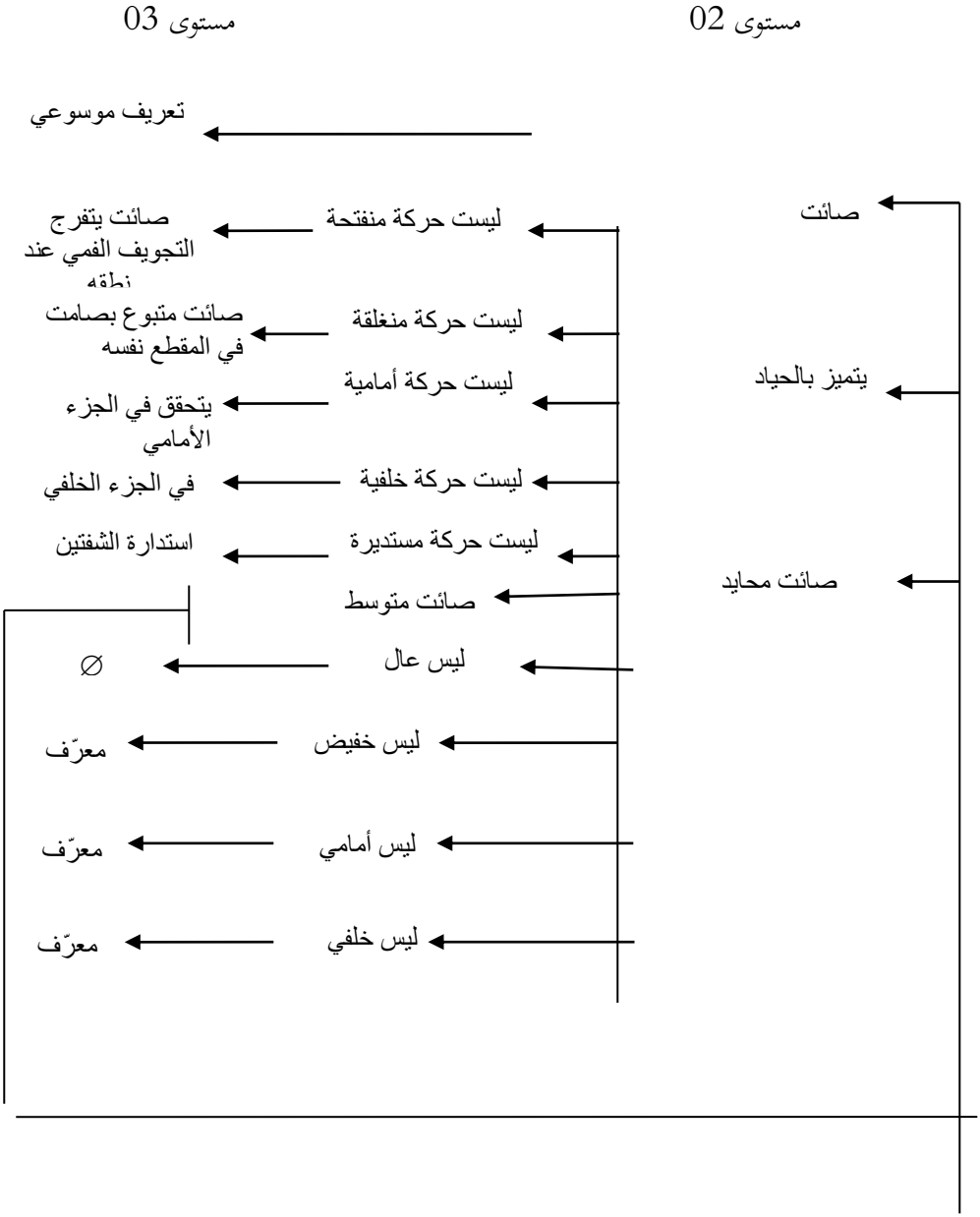

يختلف هذا المثال عن سابقه في أمور عدة، فنلاحظ أن السلسلة لا تتقطع رغم تعدد الإحالات، غير أنه اعتبارا أن المستعمل سيجد نفسه أمام مصطلح واحد أو اثنين له من الصعوبة ما يجعله يبحث عنهما، فهذه السلسلة تتيح له الفرصة في إيجاد ما يصبو إليه، لأن كل المصطلحات معرّفة إلاّ الإحالة "عال" فلم نعثر لها على مدخل، لكن ضمن هذا الكم من المصطلحات المعرّفة، فالباحث سيجد ما يهدف إليه في التعاريف الأخرى، وبالتالي سيصل لا محالة إلى المعنى المراد، والملاحظ أيضا أن نظام الإحالة يتيح للقارئ اكتشاف المعنى، بل والتعلم في ميدان الصوتيات، فما أن يبلغ المتصفح المستوى الثاني من الإحالات إلاّ ويجد ما يريده، ولكن رغم هذا النظام الإحالي المتزن، فإن المعجم الموحد غفل كلية عن التعريف بالصورة، واستعمال الصور البيانية والمنحنيات، فلو اعتمد المعجم هذه الطريقة، لكان شرح هذا النوع من الصوائت أحسن.

ومهما يكن فهذه سلسلة مستوفية لكل الشروط، فلا تنقطع في المستويات الأولى، ولا يكثر فيها الدور إلاّ في حالة واحدة بين (صائت متوسط= صائت محايد) ولكن هذا لا يؤثر على الفهم لأن التعريف لم يكتف بذكر أن الصائت المحايد هو المتوسط، بل أضاف معلومات أخرى.

ومن خلال استقراء بعض التعاريف يبدو أن هذا النوع من السلاسل هو الطاغي على التعاريف، أي تتقطع مرة أو مرتين، لكن دون أثر على المعنى لأن الكلمة الواحدة لا تعدم المعنى كلية[1] إذا وردت في جملة تحتوي على كلمات أساسية أخرى، إنما قد نعيقه فقط ويبقى – في رأينا– هذا المثال يحيل على تعريف سلبي "المحايد" الذي يظم العديد من المصطلحات التي يجب معرفتها، ثم تشكيل المعنى بمخالفتها، وهذا صعب على المتصفح وطريق الوصول إلى المفهوم الدقيق غير مؤتمن، لذا يجب تفادي هذه التعاريف السلبية.

ج) ومن أمثلة هذه التعاريف التي تحيل إلى مصطلحات معرّفة ولها دور واحد (دون انقطاعات)

[1] . Josette Rey –Debbove :«le Dommaine du Dictionnaire», in Langage,p. 04.

تعريف مصطلح مبني الكلمة (رقم 1737):

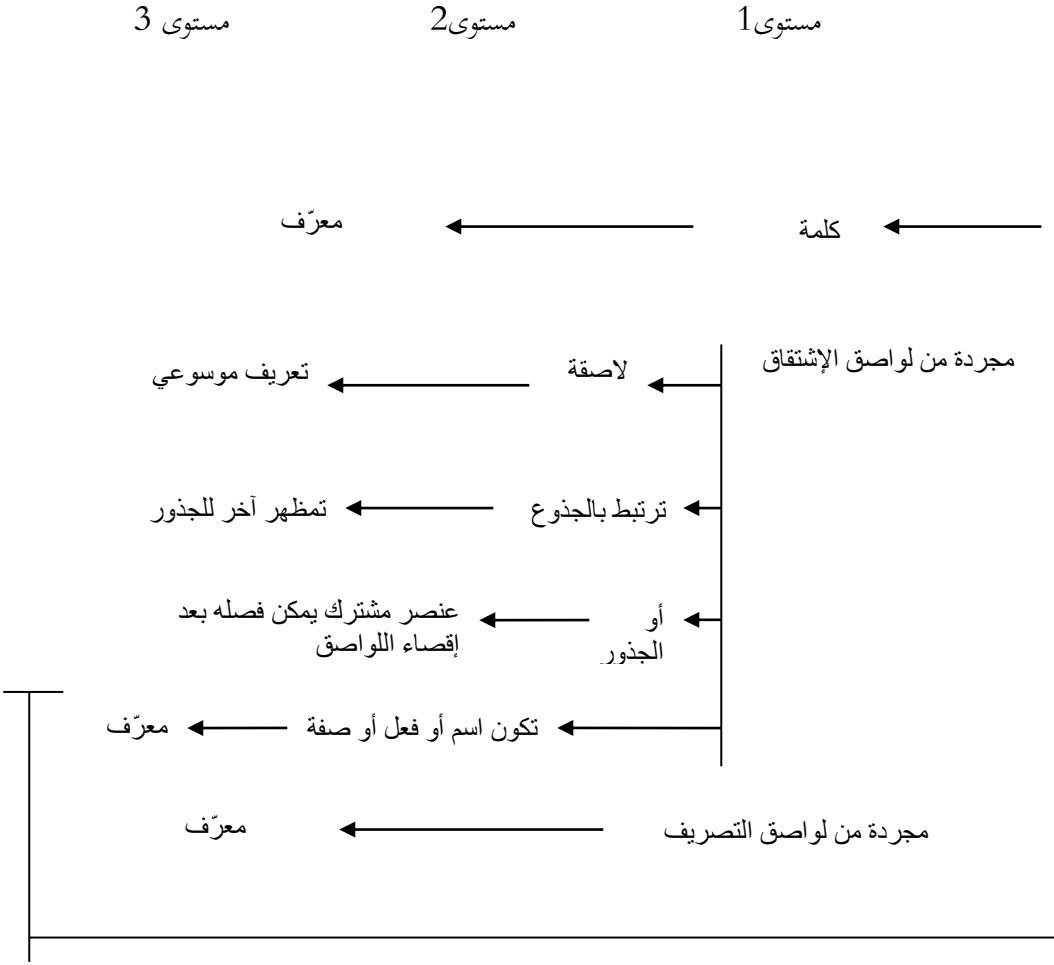

حيث نلاحظ في هذا التعريف أن كل المصطلحات معرّفة، ومنها ما يحيل للآخر، أي لا نخرج على المستوى الواحد (مثل جذوع تحيل إلى جذور)، وفي نفس الوقت تعريف الجذور يمكن معادلته مع التعريف الذي كرسه المعجم لمصطلح "مبني الكلمة" خاصة أن هذا الأخير تعريف سلبي، وتعريف الجذور تعريف إيجابي، يتيح للمتصفح إضافة وإيجاد تعريف آخر للمصطلح الذي يبحث عنه (وهو مبنى الكلمة)، حيث أضاف تعريف "الجذور" سمات تخصيصية هامة هي: " عنصر أســاس
مشترك بين عدة كلمات داخل لغة معينة أو لغات متقاربة..." وهذا ما يساعد على استجلاء معنى المصطلح المراد التعرُف عليه. ومن خلال ذلك نلاحظ أن المستوى الثالث كاف لفهم المصطلح الذي نبحث عنه، وهذا ما يتوافق مع سنن المستعملين حيث تذكر(Alise Lehmann) أن المستعمل عادة ما يبحث في ثلاثة مستويات فإن لم يجد ما يصبو إليه ترك المعجم، وهذا ما يعني قصور هذا الأخير على إفادة القارئ بما يرغب فيه.

د) تحليل المدخل رقم 961 (مذكر):

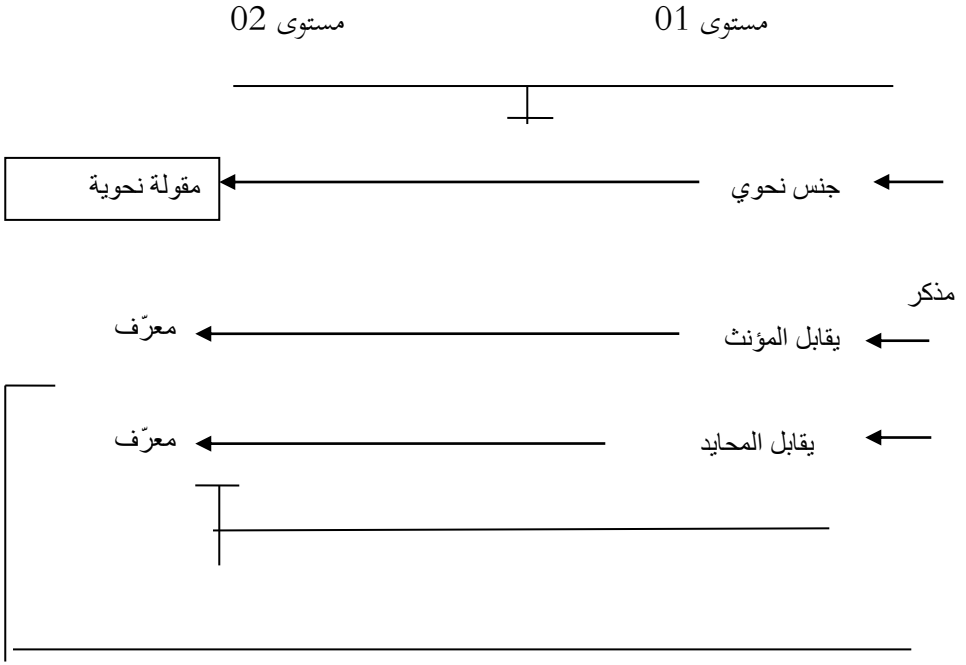

يمثل هذا المصطلح نموذجا من المصطلحات التي يصعب تعريفها نظرا لافتقاره إلى السمات الدلالية (الإيجابية)، لذلك ترد مصطلحات تعريفه معرّفة، لكن تعريفا دوريا تمثله الحلقات المتتالية والكثيرة، وهو ما لا يستحسنه المستعمل، حيث يجد نفسه دائما محال إلى التعريف الأول دون
زاد يذكر، ورغم أن الدور ظاهرة لا مفر منها في الصناعة المعجمية فإنه يجب تفادي إظهاره في المستوى الأول، وبهذا التواتر، فكان من الأجدر وضع تعريف موسوعي يعطي كل المعلومات المتوفرة على الجنس النحوي، فيه يتم شرح كل الأنواع، ويمكن الإشارة إلى أنه هناك بعض اللغات لا محايد لها مثل العربية، وربما ذكر اللغات التي لها محايد مع إعطاء بعض الأمثلة، وذلك لتفادي الدور وانغلاق المعنى في المستوى الأول.

غير أنه وعلى الرغم من أنني خصصت لهذا المثال حيزا، فإن هذا النوع من السلاسل نادر وغير متواتر، إنما استقرأنا (في مدوّنتنا) هذه الحالة فقط، مع حالة أخرى أقل شدة من حيث الدور وهو المصطلح (ذكر954) حيث حاول القائمون على المعجم إدخال عناصر غير دورية فيه مثل " في المقولة الدلالية لأحياء (أشخاص، حيوانات) " لكن يبدو أنه لا يختلف كثيرا عن الأول.

خاتمة: سأقدم في نهاية هذا المقال حوصلة عامة لهذه الدراسة المتواضعة والتي تتمثل في:
– مسايرة المعجم الموحد لبعض طرق التعريف المتعارف عليها في صناعة المعاجم المتخصصة مثل استعمال التعريف المنطقي، ومزجه بتعاريف معجمية مثل: المغايرة، وأساليب غير مباشرة مثل الغائية والنتيجة، إضافة إلى ذلك اعتماد بنية صورية متزنة تبدأ بذكر السمة التعميمية، ثم السمات التخصيصية، ومن أهم التقنيات التي احترمها المعجم هو تناسب التعاريف لهدف المعجم، والمتمثل في إيصال المعارف الأساسية. غير أنه هناك بعض الثغرات في المعجم ومما لاحظناه الطابع العام في التعاريف حيث أنها لا تغطي كل السمات التخصيصية، أما السمات التعميمية فلقد لاحظنا أنه تم إعادة كلمات المدخل في التعريف، وهذا يتنافى مع الصناعة المعجمية، ومن النقائص التي لاحظناها هو قلة الاستعانة بالأمثلة، وإن وردت فلم تشرح، وهذا أمر يجب تدارك لأن الأمثلة تلعـــب دورا

هاما في الشرح، ولقد لاحظنا أيضا مصطلحات غير معرفة مثل مصطلح "حالة" لأسباب متعلقة بالترتيب.

– يبدو أن المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية لم يهتم كثيرا بالإحالات المباشرة، فلاحظنا أن القائمين على المعجم لم يعمدوا إلى استعمال لغة واصفة (ميتالغة) كافية لتوضيح تعاريفهم (مثل بنط الكلمات، والإحالات المباشرة)، أما المستعمل منها فلم يتحكموا فيها من حيث شرحها (حالة الاختزال – ظ) ولا مواضع وضعها من جهة، ومن جهة أخرى فإن المعجم اهتم بالإحالات غير المباشرة فالمصطلحات المستعملة في التعاريف معرّفة في المعجم، لكن هذا لا يعني أن الأمر مطلق، إنما هناك من الألفاظ الاصطلاحية ما هو غير معرّف، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها، ما هو مختلف في اصطلاحيته مثل " منطوق" "عال"... فلم يدرجهم المعجم في قائمة مصطلحاته، ومنه ما هو معرّف ولا يمكن الوصول إليه إلاّ بصعوبة مثل مصطلح " حالة" الذي ذكرناه في المثال الأول، مع الإشارة في الأخيرة أننا درسنا مدوّنة تتكون من (33 ثلاثة وثلاثين مصطلحا) ثم تتبعنا ما تم الإحالة إليه، فيمكن تعميم هذه النتائج كما يمكن أن نصل إلى نتائج أخرى في حالة دراسة المعجم كلية، لكن يبقى أن هذه النقائص موجودة في مدوّنتنا فما بالك بالمعجم كله.

– وفي الأخير لاحظنا أن بعض المصطلحات تخلو مباشرة من التعريف مثل (Apophonie) وهذا يجب العمل على تفاديه، خاصة أن هذا المعجم من المعاجم التي لا تطيل في التعريف وإن كان هذا المعجم قد حقق هدفه الذي تم الإعلان عنه نسبيا، فيبقى في نظري أنه يمكن انجاز معجم أو معاجم أكثر جودة، وإتقانا على غرار معجم (جون ديبوا – Jean Dubois) الذي تحكم في معظم تقنيات التعريف. ويمكن أيضا تفادي كل الثغرات المذكورة في طبعة قادمة إن وجدت.